

يوسف اقصابي

قاض بالمحكمة الابتدائية بفاس

المسؤولية التأديبية للموثق

وفق قانون 32.09 والقواعد العامة



تقديم :

الدكتور: عادل حاميدي

الرئيس الأول لمحكمة الاستئناف بكلميم

الطبعة الأولى
شتنبر 2026

الفهرس

1	مقدمة:
7	الفصل الأول: أساس المسؤولية التأديبية للموثق
9	المبحث الأول: مخالفة النصوص القانونية المنظمة للمهنة
10	المطلب الأول: افشاء السر المهني والتصرف في ودائع الزبناء
10	الفقرة الأولى: مخالفة الموثق للالتزام بالسر المهني
12	أولا: تعريف السر المهني
13	ثانيا: مميزات السر المهني
13	(1) التزام قانوني:
13	(2) طابع المرونة:
14	(3) السرية:
14	ثالثا: مبررات عدم الالتزام بالسر المهني
14	(1) خضوع الموثق للمراقبة:
15	(2) مواجهة جرائم غسل الأموال والتهرب الضريبي:
18	(3) بعض مقتضيات القانون الجنائي.
19	الفقرة الثانية: تصرف الموثق في ودائع الزبناء
20	أولا: التنظيم القانوني للودائع لدى الموثق
26	ثانيا: تعامل الأجهزة التأديبية مع مخالفة تصرف الموثق في ودائع الزبناء
31	المطلب الثاني: عدم القيام بالتحريات الضرورية وعدم إسداء النصح
32	الفقرة الأولى: عدم القيام بالتحريات الضرورية
32	أولا: التحقق من أطراف العقد
39	ثانيا: التحقق من موضوع التعاقد
53	الفقرة الثانية: التزام الموثق بواجب النصح
55	أولا: مفهوم الالتزام بالنصح

58	ثانيا: مميزات الالتزام بالنصح
58	(1) خصائص الالتزام بالنصح
60	(2) تمييز واجب النصح عن باقي الأنظمة المشابهة
67	البحث الثاني: المخالفات المرتبطة بالسلوك الأخلاقي
68	المطلب الأول: الأخلاق المهنية التي تلزم الموثق تجاه عموم المواطنين وتجاه زبائنه
69	الفقرة الأولى: الأخلاقيات المهنية التي تلزم الموثق تجاه عموم المواطنين
72	الفقرة الثانية: الأخلاقيات المهنية التي تلزم الموثق تجاه زبائنه
79	المطلب الثاني: الأخلاقيات المهنية التي تلزم الموثق تجاه زملائه وتجاه شركائه
80	الفقرة الأولى: أخلاقيات المهنة التوثيق التي تلزم الموثق تجاه زملائه الموثقين
81	أولا: مبدأ التعاون بين الموثقين
83	ثانيا تنظيم المنافسة
87	الفقرة الثانية: الأخلاق المهنية التي تلزم الموثق تجاه شركائه
87	أولا: الأخلاقيات المهنية التي تلزم الموثق تجاه الهيئات التمثيلية
90	ثانيا: الأخلاقيات المهنية التي تلزم الموثق تجاه باقي شركائه
93	الفصل الثاني: مساءلة الموثق تأديبيا
94	المبحث الأول: المتابعة التأديبية للموثق
94	المطلب الأول: الأجهزة المراقبة للموثق
95	الفقرة الأولى: المراقبة الداخلية
96	أولا: الهيئة الوطنية للموثقين
97	ثانيا: المجالس الجهوية للموثقين
99	الفقرة الثانية: المراقبة الخارجية
100	أولا: النيابة العامة
100	(1) دور النيابة العامة في المراقبة القبلية لمهنة التوثيق
103	(2) دور النيابة العامة في مراقبة مكتب التوثيق
105	ثانيا: الوزارة المكلفة بالمالية
106	المطلب الثاني: المتابعة والمساءلة التأديبية للموثق

107	الفقرة الأولى: مسطرة المتابعة التأديبية:
112	الفقرة الثانية: المساءلة التأديبية.
113	أولاً: مسطرة التأديب.
114	ثانياً: ضمانات الدفاع الممنوحة للموثق أمام المجلس التأديبي:
115	المبحث الثاني: العقوبات التأديبية وإمكانية الطعن فيها:
116	المطلب الأول: العقوبات التأديبية.
116	الفقرة الأولى: العقوبات الأصلية:
123	الفقرة الثانية: العقوبات الإضافية.
123	المطلب الثاني: الطعن في المقررات التأديبية.
125	الفقرة الأولى: دور القضاء الإداري في التحقق من الخطأ التأديبي.
126	الفقرة الثانية: دور القضاء الإداري في مراقبة مشروعية وتناسب العقوبة التأديبية.
131	خاتمة.
135	ملاحق.
185	الأحكام القضائية.
217	لائحة المراجع.
227	الفهرس.



د عادل حامدي

الرئيس الأول لمحكمة الاستئناف بكميم

إن ما يزيد هذا المؤلف تميزا وتفردا، هو توفيق صاحبه في تفكيك بنية المسؤولية التأديبية، لا على جهة الاقتصار على كونها نظاما للعقاب، بل باعتبارها الية تنظيم وضبط، ووسيلة تخليق وتهذيب، ومجالا تتقاطع فيه سلطة الزجر مع ضمانات الحماية، في تصور رفيع يجعل من التأديب جزءا عضويا في هندسة المهنة، لا اجراء طارئا ولا استثناء عارضا، وهو مسلك لا يصدر الا عن باحث متمكن ومتمرس ومهني حذق فطن، يُحسِّن الانتقال من ظاهر النص الى لبابه، ومن منطوقه المباشر الى مقصده الغائي، في مسار فكري بالغ الرصانة والاستقامة، وقد استوقفني، بوجه خاص، ذلك التوازن الدقيق الذي أذعن له الكاتب بين إحكام المفهوم وسلاسة العرض، فلم يغال في جزالة الاصطلاح حتى يستغرق الفهم، ولم ينحدر الى التبسيط حتى يبتذل المعنى، بل انتهج مسلكا متوازنا، يقوم على ضبط المفاهيم، وترتيب الافكار، وصون تسلسلها المنطقي، بما يجعل القراءة فعلا معرفيا منتجا، في بناء لغوي محكم، ونسق قانوني رفيع، واتساق دلالي متميز، كما يتفرد هذا العمل بقدرته اللافتة على وصل النصوص الخاصة بالقواعد العامة وصلا منهجيا محكما، دون تكلف في الاسقاط، ولا تعسف في الجمع، بل باستحضار اصول المسؤولية المهنية، واستنطاقها في ضوء خصوصيات مهنة التوثيق، فانبثقت عن ذلك تحليلات عميقة، واستنتاجات تقوم على منطق داخلي صلد، لا على افتراضات نظرية مجردة، الامر الذي يدل على تمكن الكاتب من عدته، وحسن تصريفه للمادة العلمية موضوع البحث، ووعيه بحدود التأويل ومواقع الاحتراز.



يوسف اقصي

قاض بالمحكمة الابتدائية بفاس

إن الحديث عن المسؤولية التأديبية للموثق يعد -بلا شك- من المواضيع ذات الأهمية البالغة، بالنظر إلى دوره المحوري في ضمان استقرار المعاملات وتطويرها. لذا، نعتقد أن هذا الموضوع يحتاج لدراسات وبحوث أكاديمية متعددة ومتنوعة في مقارباتها، من شأنها أن تقف على جميع جوانبه بشكل دقيق ومفصل. ويندرج هذا العمل في هذا الإطار، لعلنا نساهم من خلاله في إبراز دور مهنة التوثيق العصري في المنظومة التوثيقية بالمغرب من جهة، والمساهمة في الكشف عن بعض النقاط التي تثير إشكاليات في القانون المنظم للمهنة من جهة ثانية، مع لفت انتباه الممارسين لمهام التوثيق والمهتمين به إلى بعض المقترضات القانونية التي من شأن مخالفتها إثارة مسؤوليتهم التأديبية.

وإذا ثبت هذا، فإن المسؤولية التأديبية للموثق تبقى من المواضيع التي يتعين على السادة الموثقين الاهتمام بها بشكل أكبر؛ لتفادي هدر الزمن المهني في المساطر التأديبية وما ينجر عنها من عقوبات، والتي من شأنها أن تُفقد الموثق ثقته في نفسه وفي إمكانياته، في حين أن تطوير هذه الإمكانيات كفيل بالرفع من جودة المحررات التوثيقية، ولما لذلك من تأثير مباشر على استقرار المعاملات وتعزيز الأمن التعاقدي داخل المجتمع.

مكتبة دار السلام



الهاتف - الفاكس : 05 37 72 58 23
Site web : www.darassalam.ma
E-mail : contact@darassalam.ma

الثنى: 90 درهم



9 789920 440769